العرب
الإثنين 2021/02/01
السنة 43 العدد 11958

ما مآلات نزاع المياه بين الفلسطينيين وإسرائيل بعد اتفاقيات السلام العربية

عاد النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي على المياه إلى واجهة النقاش مرة أخرى على إثر اتفاقيات السلام العربية، وما إذا كانت الإدارة الأميركية الجديدة، ستبذل كل ما في وسعها من أجل التوصل إلى تسوية في هذه القضية المصيرية، رغم أنّ المتابعين لا يرون أن لإسرائيل سببا وجيها يدفعها إلى التفاوض على هذا الملف ما لم يكن هناك مقابل تأخذه من السلطة الفلسطينية.

لندن – يحصل الفلسطينيون على أقل بكثير مما توصي به منظمة الصحة العالمية من المياه رغم أنه يمكن لإسرائيل، التي تتحكم في 80 في المئة من مصادر المياه في الأراضي المحتلة، خاصة الآبار الجوفية في مناطق بالضفة الغربية أبرزها الأغوار، أن تكون أكثر سخاءً في المساعدة على تصحيح هذا الأمر.

ولا ترى إسرائيل في الوقت الحالي أي سبب يدفعها لفعل ذلك. ويقول غريغ شابلاند، زميل مشارك في المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) في تقرير نشرته مؤسسة "عرب داجيست" الاستشارية إن قادة إسرائيل يعتبرون أنه لا يمكن إعطاء شيء للفلسطينيين دون مقابل.

غريغ شابلاند

إسرائيل لا ترى سببا لإعطاء للفلسطينيين شيئا دون مقابل

ومع ذلك يمكن أن يتغير الموقف، بالطبع، في سياق مفاوضات السلام المتجددة. لكن احتمال بدء مثل هذه المفاوضات قريبًا، حتى مع وجود إدارة أميركية جديدة ذات موقف غير متوازن بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تبدو بعيدة.

وعلى المدى الطويل، يمكن لإسرائيل أن تقبل مكانة فلسطين باعتبارها ضفة نهر الأردن، مما يمنحها حصة من مياه الحوض. وبما أنّ الأردن ولبنان وسوريا دول مشاطئة أيضًا، فإن هذا سيتطلب موافقتها أيضًا، وسيحتاج النهر، شديد التلوث في مجراه السفلي، إلى عملية تنظيف كبيرة، ليكون ذا قيمة عملية للفلسطينيين.

ويرجح المراقبون السياسيون أن تعمل إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن على تقريب وجهات النظر بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى تسوية بين الطرفين، خاصة وأنها ستعمل على ما بناه الرئيس السابق دونالد ترامب عندما توسطت إدارته في إبرام اتفاقيات سلام عربية شملت كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان.

وأعاد عرّابو "صفقة القرن" إنتاج مشاريع اقتصادية كانت طرحت خلال تسعينات القرن الماضي، كمدخل لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ومن بينها توجيه استثمارات إلى البنية التحتية التي تزيد من إمدادات المياه، بما في ذلك مرافق تحلية المياه والآبار وشبكات التوزيع، ومضاعفة كمية المياه الصالحة للشرب المتاحة للفرد الواحد، في غضون خمس سنوات.

غير أن مثل هذه المشاريع لا تزال حبرا على ورق، وستحتاج إلى مفاوضات طويلة لتنزيلها على أرض الواقع، فموارد المياه التي يتقاسمها الفلسطينيون مع الإسرائيليين جوفية، وتقع تحت الضفة الغربية وتمتد تحت الخط الأخضر إلى إسرائيل وتسمى أحيانًا "طبقة المياه الجوفية الجبلية"، وهناك طبقة مياه جوفية أخرى واقعة أسفل السهل الساحلي لإسرائيل وقطاع غزة.

ويتم تنظيم استخدام الفلسطينيين لمستودعات المياه الجوفية في الضفة الغربية بموجب الاتفاقية المؤقتة لعام 1995 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحددت الاتفاقية المستوى الذي يمكن للفلسطينيين عنده سحب المياه من طبقات المياه الجوفية، لكنها لم تسمح بالنمو في عدد السكان الفلسطينيين. وكان من المفترض أن يحل محل الاتفاقية بديل دائم بحلول مايو 1999، وهو ما لم يحدث.

والآن يوجد ما يزيد قليلاً عن ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، أي ضعف عددهم تقريبًا في عام 1995. ومن البنود الجدية في الاتفاقية التي كانت قيدًا على الطموحات الفلسطينية لاستغلال الموارد المائية تحت أقدامهم إنشاء لجنة المياه المشتركة. وكانت موافقة لجنة المياه المشتركة مطلوبة لأي مشاريع تقترحها السلطة الفلسطينية – مما يمنح إسرائيل حق النقض.

وفي ظل هذه الظروف، اضطرت السلطة الفلسطينية في الكثير من الأحيان إلى قبول مشاريع المياه للمستوطنات الإسرائيلية من أجل الحصول على إذن للمضي قدمًا في مشاريعها الخاصة. ومن 2010 إلى 2017، أوقفت السلطة الفلسطينية موافقتها على مشاريع الاستيطان، ونتيجة لذلك، رُفضت الموافقة على مشاريعها الخاصة.

لكن في مطلع 2017، وقعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية اتفاقية جديدة بشأن مشاريع الضفة الغربية. وقد أتاح ذلك للفلسطينيين القيام ببعض مشاريع المياه رغم عدم حفر آبار جديدة دون الحاجة إلى الذهاب إلى لجنة المياه المشتركة. ومع ذلك، فإن أي بنية تحتية تقترحها السلطة الفلسطينية بشأن المياه في الضفة الغربية لا تزال تتطلب موافقة إسرائيل.

ويقول شابلاند إنه في حين أن اتفاقية 1995 مثلت مكسبًا للسلطة الفلسطينية، فإن اتفاقية عام 2017 حررت إسرائيل أيضًا من بناء أي بنية تحتية مائية تريدها للمستوطنات. وما تم الترحيب به باعتباره عودة إلى التعاون كان في الحقيقة مجرد تعديل لنظام السيطرة الإسرائيلية.

وعلاوة على ذلك، لا يزال الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية يحصلون على إمدادات مياه أقل من كافية عند 62 لترا للفرد يوميا، يكون استهلاكهم المحلي أقل بكثير من 100 لتر للفرد يوميا، والتي حددتها منظمة الصحة العالمية على أنها الحد الأدنى الضروري للحفاظ على الصحة والنظافة، الرقم المكافئ للإسرائيليين يزيد عن 200 لتر للفرد يوميا.

لكن مشكلة المياه في غزة مختلفة نوعًا ما في طبيعتها. ويبدو للوهلة الأولى أن سكان غزة البالغ عددهم مليوني نسمة أكثر حظاً من نظرائهم الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث يمتلكون 88 لترًا للفرد في اليوم للاستخدام المنزلي.

ومع ذلك، لا يمكن شرب أي من المياه المتوفرة لسكان غزة تقريبًا، مما يترك معظمهم بلا بديل سوى شراء المياه فغالبًا ما تكون ذات نوعية رديئة من البائعين. وينفق بعض سكان غزة ما يصل إلى ثلث دخلهم على المياه. وهناك معدل مرتفع بشكل غير عادي لبعض الأمراض المزمنة في القطاع، ويعزى معظمها إلى عدم توفر المياه ذات النوعية الجيدة.

وضع خرائط المياه يتطلب مفاوضات مضنية

دولة على صفيح ساخن

بعد حريق مرفأ بيروت: طرابلس تحترق

المدينة تتمرّد على الفقر والبطالة والدولة الغائبة

تختزل الانتفاضة الشعبية في طرابلس، ثاني أكبر المدن اللبنانية، الحالة العامة التي تعيشها البلاد منذ أشهر. ويبدو أن وقع ما يحصل في تلك المدينة، التي احترقت غضبا على حالة اللامبالاة من الطبقة السياسية الغارقة في صراعاتها، لا يقل تأثيره عن وقع حريق مرفأ بيروت. ومع أنّ ثمة ثوارا حقيقيين ثاروا في الشوارع بسبب الجوع والفقر، اختلطت بهم مجموعة من المندسين الذين صبوا النار على زيت المظاهرات حتى أنها خرجت عن السيطرة، فإن الدولة تبدو غائبة عن المشهد تماما.

أسعد الخوري
كاتب لبناني

بيروت – بعد حريق مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي، ها هي طرابلس العاصمة الثانية للبنان تحترق، فقد أحرق خليط من الجياع والثوار والمرتزقة والمأجورين القصر البلدي التاريخي ومراكز أخرى مهمّة أو حطموها وحاصروها بالنار والقنابل.

وبينما انتفض الثوار الحقيقيون على أحوالهم الاجتماعية المتردية، حيث يريدون رغيفاً ومدرسةً وعملا، سعى المندسّون والعملاء والمرتزقة لاستغلال فقر الناس وجوعهم وبحثهم عن قوتهم للعيش، ليحرقوا مدينة ويدمّروا مؤسّسات!

فيما مضى كان السياسي والنائب الراحل عن طرابلس والمعروف بـ"طبيب الفقراء" عبدالمجيد الرافعي يزور المرضى من أهل المدينة وريفها من أهالي عكّار والضنيّة، في "بيوت التنك" المنتشرة كالفطر، حيث تزنر مدينة "العلم والعلماء" بفقر مدقع ومرض قاتل.

وقلّة من أطبّاء المدينة وعلى رأسهم الطبيب الرافعي، ظلوا "يدورون" على المرضى الفقراء والمعوزين، ولا يكتفون بتطبيبهم مجّاناً، بل كثيراً ما يلجأون إلى تقديم الأدوية اللازمة مجّاناً أيضاً، والموجودة في محفظاتهم الطبيّة!

كان ذلك في مرحلة ما قبل الحرب اللّبنانية المشؤومة، التي اندلعت في العام 1975 واستمرّت 15 عاماً، والتي غيّرت مفاهيم عديدة، وخلقت أجيالاً ممّن طبّعتهم سنوات الحرب وحوّلتهم إمّا إلى أمّيين فقراء معوزين، وإمّا إلى "مناضلين" يحملون البندقيّة دفاعاً عن قضايا لا تستحقّ الدفاع عنها في معظم الأحيان!

قبل سنوات الحرب كانت طرابلس مزدهرة بشكل عام، رغم "زنّار" الفقر القائم حولها. وكانت مقصداً ومتجراً لكافّة أهالي شمال لبنان من عكّار حتّى زغرتا، ومسكن العائلات الميسورة من هذه المناطق. كما كانت المستشفى والمدرسة والسينما والمقهى والمطعم والمحلّ التجاري. وكان الناس يطلقون على المدينة اسم "أمّ الفقير" بسبب توافر كافّة المواد الحياتيّة فيها بأسعار متدنيّة.

كلّ شيء في طرابلس كان متيسّراً، حتّى للفقراء لكنّ مرحلة ما بعد الحرب شهدت تغيّراً واضحاً في المزاج السياسي والاجتماعي. ورغم أن نوّاب وقادة المدينة الأثرياء –وهم كثر–، لم يتأخّر البعض منهم في تقديم المساعدات الطبيّة والاجتماعية للمعوزين من أبناء المدينة.

لكنّ الواقع كان يدعو إلى ضرورة تغيير هذه "القاعدة" التي تقوم على المحسوبية، والمتبعة في لبنان وليس في طرابلس فحسب، ذلك أنّ "أثرياء طرابلس" لم يطبّقوا المثل الصيني الذي يقول "بدل أن تعطيهم السمك، أعطهم الشباك وعلّمهم الصيد".

والحقيقة المعروفة أنّ طرابلس قبل أحداث 1975 كانت مركزاً وموقعاً أساسياً لمصانع ومعامل كبيرة وصغيرة، وكانت شركة نفط العراق أو (مصفاة طرابلس)، توظّف الآلاف من العمال من طرابلس والجوار.

ومع ذلك، قضت الحرب على معظم هذه المعامل والشركات، كما خرّبت مصفاة طرابلس، حيث دُمرت أنابيبها ومصفاتها، وأوقف النظام السوري تدفّق النفط عبر الأنابيب الممتدّة من كركوك العراقيّة إلى بانياس السورية وصولاً إلى طرابلس اللبنانية، فتوقّفت شرايين الحياة في الكثير من المعامل والمصانع الطرابلسيّة لأكثر من سبب، وهو ما أدّى بالتالي إلى بطالة وفقر وعوز لدى فئات اجتماعية عديدة.

أربع «ميمات»

بعد سنوات الحرب اللبنانية التي انتهت مع اتّفاق الطائف عام 1989، والتي دمّرت البشر والحجر في طرابلس وكلّ لبنان، وقيام مخابرات النظام السوري بقتل واغتيال المئات من المعارضين له في أحياء المدينة الشعبيّة في ثمانينات القرن الماضي، وشلّ الحركة في المدينة، خرجت القوات السورية من لبنان في العام عام 2005 إثر اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري.

لكنّ الطبقة السياسيّة الحاكمة في لبنان لم تغيّر شيئاً في مفاهيم السلطة والحكم. فوصلت طبقة من "الأثرياء" إلى مواقع السلطة في مدينة طرابلس وشمال لبنان. وكان المسؤولون عن "عاصمة الشمال" يقولون إنّ مرافق عديدة في طرابلس وشمال لبنان تحتاج إلى تطوير وتنشيط، وإيجاد سبل عمل جديدة للآلاف من العاطلين عن العمل.

كما دأبوا على الدعوة إلى تطوير أربعة مرافق عامّة أساسية هي، المعرض والمرفأ والمصفاة ومطار القليعات. لكنّ شيئاً حقيقياً وجدياً لم يحصل، مع الأسف.

وقد انطلقت الدعوات إلى ضرورة العمل على إعادة ترميم معرض رشيد كرامي الدولي في طرابلس وتنشيطه بعد سنوات من الإغلاق التام. كما طالبوا بإعادة افتتاح مطار رينه معوّض في القليعات– عكّار قرب طرابلس والعمل به من خلال إيجاد الآليات اللّازمة لذلك، لأنّ مطار بيروت الدولي وحده لا يكفي لخدمة الملايين من المسافرين من لبنان وإليه.

وبينما لا تزال مصفاة طرابلس على حالها رغم الضغوط بشأن إعادة تشغيلها وتفعيلها بعدما أحرقتها حروب النظام السوري على المدينة وأهلها. ويعاني مرفأ طرابلس من نفس المشكلة رغم الدعوات إلى تطويره وتعميق حوضه ليصبح قادراً أكثر على استقبال السفن التجارية الكبيرة، وليكون جزءًا هامًا من الاقتصاد الشمالي، وعدم استئثار مرفأ بيروت بعمليات الشحن من الخارج والداخل.

لكنّ هذه المرافق الأربعة أو الأربع ميمات أي المعرض، المطار، المصفاة، والمرفأ، بقيت دون تفعيل. ولم يكترث نوّاب ووزراء طرابلس والشمال بالعمل على إجبار الحكومات اللبنانية المتعاقبة على ضرورة دعمها وتفعيلها وتشغيلها.

ورغم المساعدات المادية الآنية الموجهة إلى العديد من فقراء طرابلس، فإنّ ذلك لم يكن كافياً على الإطلاق. وكان أحد نوّاب طرابلس يقول (وهو على حقّ) "لا أحد يحل محلّ الدولة"، فالنواب المقتدرون لا يستطيعون وحدهم أن يسدّوا كلّ هذا الفراغ القاتل. كان على الدولة أن تحزم أمرها وتفعّل المرافق العامّة المذكورة.

لكنّ الحكومات لم تتحرّك ولم تفعّل مرفقاً واحداً. حتّى أنّ "أثرياء طرابلس" لم يبنوا مصنعاً واحداً ليعمل فيه العاطلون عن العمل من أهل المدينة، وبالتالي لم يقدّم أحد "صنّارة الصيد" للفقراء واستمرّوا في تقديم المعونات لهم ليبقوا قادرين على استخدامهم وتجيير أصواتهم في الانتخابات النيابيّة مقابل "حفنة من الدولارات"!

ثورة جياع

قال الإمام علي بن أبي طالب (رضي اللّه عنه) "لو كان الفقر رجلاً لقتلته". لكن في طرابلس، يقتل الفقر والعوز والبطالة أهل المدينة. ويُضاف إلى كلّ ذلك حرمان الدولة المزمن لـ"العاصمة الثانية"، التي تلجأ إلى الثورة حيناً وإلى التمرّد أحياناً.

ودائماً هناك ظالمٌ هو الدولة ومظلومون هم أهل المدينة، التي تُعتبر الأكثر جمالاً، ولكن الأكثر فقراً بين مدن شاطئ البحر المتوسط.

> سياسيو طرابلس لم يكترثوا بالعمل على إجبار الحكومات المتعاقبة على النهوض بمعرض المدينة ومطارها والمصفاة والمرفأ

وتحوّل أهل طرابلس والجوار إلى فقراء ثائرين. صحيح هناك "مخرّبون ومندسّون ومأجورون" كما تشير التحقيقات الرسمية اللبنانيّة، لكنّ البؤس هو ما يميّز أهل طرابلس، أو أكثريّة أهلها وناسها. حرمتهم الدولة اللبنانيّة منذ الاستقلال عام 1943 حتّى اليوم، من حقّهم في التعلّم والطبابة والعمل والعيش الكريم.

والسؤال المطروح: هل أنّ ما جرى في طرابلس هو بداية "الحريق الكبير" في لبنان والانهيار الأكبر؟ هل أنّ لبنان أمام جهنّم حقيقية، كما "بشّر" يوماً الرئيس اللّبناني الجنرال ميشال عون؟ أم أنّ لبنان تجاوز هذا الواقع السياسي والاجتماعي الخطير، وبات لا يستطيع حتّى تشكيل حكومة؟ نعم حكومة هي الحدّ الأدنى المطلوب لمحاولة إنقاذ هذا البلد المعذّب والشعب المقهور.